

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

جدلية العلاقة بين الدين والدولة في الفكر العثماني

بين متطلبات الإصلاح ومساعي التحديث

(The dialectic of the relationship between religion and the state in the
Ottoman thought Between reform requirements and modernization
endeavors)

1- أمينة مولوة Amina Mouloua، 2- نادية طرشون Nadia Terchoune

1 طالبة دكتوراه، جامعة يحي فارس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،

مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور.

PhD researcher, Yahia Fares University, Faculty of Humanities and Social Sciences, Department
of History, Laboratory for Historical Mediterranean studies throughout the ages.

mouloua.amina@univ-medea.dz

2 أستاذ التعليم العالي، جامعة يحي فارس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،

مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور.

Prof, Yahia Fares University, Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of History,
Laboratory for Historical Mediterranean studies throughout the ages.

terchoun.nadia@univ-medea.dz

الإيميل: mouloua.amina@univ-medea.dz

المؤلف المرسل: أمينة مولوة Amina Mouloua

تاريخ القبول: 2024-04-06

تاريخ الاستلام: 2023-08-12

الملخص:

شكلت العلاقة بين الدين والدولة قضية مهمة في الفكر العثماني؛ إذ لعب الدين دوراً أساسياً في نشأة الدولة العثمانية وتطورها السياسي والحضاري، وهو ما جعل المفكرين العثمانيين يؤكدون على وحدة الدولة والدين، لكن عندما دخلت الدولة العثمانية في مرحلة الضعف أصبح الارتباط بالدين في نظر البعض أحد أسباب ركودها وتخلّفها؛ إذ كانوا في موضع مقارنة بينهم وأوروبا التي استطاعت النهوض والارتقاء عندما قطعت صلتها بالدين واتبعت المنهج العلماني.

الكلمات المفتاحية: الفكر العثماني؛ الانحطاط؛ الدين؛ الدولة؛ العلمانية.

Abstract:

The relationship between religion and the state has created an important matter in the Ottoman thought. Religion, as a matter of fact, played a fundamental role in the rise of the Ottoman state and its political and civic development. This latter made the Ottoman thinkers, insist on the unity of state and religion. However, at the time of weakness of the Ottoman state, religion, for some, has become one of the reasons of its stagnation and backwardness. They were comparing themselves with Europe for being able to rise and flourish when it cut ties with religion and adopted Secularism.

Keywords: Ottoman Thought; Degradation; Religion; State; Secularism.

مقدمة:

- شغلت العلاقة بين الدين والدولة حيزاً هاماً في اهتمامات المفكرين العثمانيين عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة العثمانية، فقد لعب الدين دوراً محورياً في نشأة الدولة واستمراريتها وشكل الأساس الذي قامت عليه مؤسساتها، فضلاً عن كونه أحد أهم مصادر شرعيتها خاصة خلال الفترة الكلاسيكية بحيث كانت النظم القانونية والتعليمية والبيروقراطية العثمانية إسلامية إلى حد كبير.

وعليه ترسخ في الفكر العثماني مفهوم الارتباط بين الدين والدولة واستمر إلى غاية نهاية عهد السلطان سليمان القانوني عندما دخلت الدولة مرحلة الضعف والانحطاط، وهو ما لاحظته النخبة العثمانية التي سارعت إلى تنبيه السلطة الحاكمة لتدارك الوضع من خلال تقصي أسباب الفساد الذي انتشر في مؤسسات الدولة الرئيسية واقتراح حلول لتجاوز مختلف الأزمات التي عرفت بها الدولة العثمانية، فهناك من أعادها إلى ابتعاد الدولة عن أصولها وتراثها وتقاليدها التي تدعو إلى التمسك بالدين الحنيف وهو ما نلاحظه في مقترحات الإصلاح منذ نهاية القرن 16م وطوال القرن 17م.

لكن سرعان ما بدأت هذه النظرة تتغير مع مطلع القرن 18م وذلك بسبب توالي الهزائم العسكرية أمام الغرب واختلال موازين القوى بين الدولة العثمانية وأوروبا التي عرفت تطوراً عسكرياً وحضارياً من جهة، واعتماد السلطة الحاكمة إصلاحات ذات بعد تقليدي في إطار الدين من جهة أخرى، وعليه توالى الدعوات إلى ضرورة تحديث الدولة العثمانية وفق النمط الغربي العلماني.

وعليه جاء هذا الموضوع كمحاولة للتعرف إلى مكانة الدين في الدولة العثمانية، والمواقف المتباينة التي سجلتها الأوساط الفكرية العثمانية عبر مختلف المراحل التاريخية حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، مع توضيح أثر العوامل الداخلية والخارجية في ذلك.

تهدف إشكالية هذه الدراسة إلى البحث في مدى اعتبار عملية الإصلاح والتحديث التي عرفت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن 16م محدداً حاسماً في تفسير موقف المفكر العثماني من العلاقة بين الدين والدولة. ولا بد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية للإجابة عن الإشكالية

الرئيسية: هل يوجد تمايز بين الدين والدولة في الفكر العثماني؟ وإذا كان للدين الإسلامي الفضل في ارتقاء الدولة العثمانية وازدهارها. كيف أصبح هو العامل الرئيسي في ركودها وتخلفها؟ وما هي العوامل التي أدت إلى تغير نظرة المفكرين العثمانيين اتجاه الدين؟

وقد استندنا على الفرضيات التالية:

- أن العلاقة بين الدين والدولة كانت محط اهتمام المفكرين العثمانيين منذ العصر الكلاسيكي واستمر الجدل حولها إلى ما بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة.

- أن الضعف الذي شهدته الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 16م قد حرك الأوساط الفكرية لتقصي طبيعة العلاقة بين الدين والدولة.

- أن هناك عدة مؤثرات ساهمت في تغير نظرة المفكر العثماني في ظل التحولات السياسية والفكرية التي عرفت بها الدولة العثمانية عبر مختلف المراحل التاريخية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقاً قمنا باتباع الخطة التالية: مقدمة خصصت للتعريف بالموضوع، اتبعناها بخمس محاور حيث ركزنا في البداية على: "المفهوم العثماني للدولة"، ثم وضحنا "إسهام الدين في تأسيس الدولة العثمانية وتطورها"، لنتطرق بعدها إلى "الفهم العثماني للدين في إطار سياسة الدولة العثمانية الداخلية والخارجية"، ثم تحدثنا عن "جدلية العلاقة بين الدين والدولة في ظل جهود المصلحين العثمانيين"، لنتناول بعدها "إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في ظل متطلبات التحديث"، وأخيراً خاتمة ضمت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها بعد اطلاعنا على مختلف المصادر والمراجع التي تطرقت للموضوع.

المحور الأول: المفهوم العثماني للدولة

اشتق العثمانيون مفهوم الدولة من أصول الشرق الأدنى والتقاليد التركية¹، بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل الفكر السياسي اليوناني، الفارسي، والتعاليم البيزنطية والمغولية، فضلاً عن الثقافة العربية والإسلامية²، وعادةً أطلقت عدة مصطلحات على الدولة العثمانية أهمها الدولة العلية وهذا ما يظهر في فرمانات السلطانية والقوانين التي تم سنّها في أواخر العهد العثماني، وهناك من يصفها بذلك نظراً لتركيبها الإثني والاجتماعي والسياسة العالمية التي كانت تنتهجها وإدارتها المركزية ونظام السلطنة فيها³.

تقدما سريعا في البلقان في عهد مراد الأول (1361-1389م) وقد رافقت عملية الفتوحات ارتقاء في الثقافة وشؤون الحكم واستقطاب رجال العلم وأصحاب الخبرة الذين كانت الإمارة في أمس الحاجة إليهم¹².

وفي عام 1394م بعث بايزيد الأول (1389-1402م) سفارة إلى الخليفة العباسي أحمد الظاهر في القاهرة التي كانت تحت حكم المماليك، طالباً إليه بركاته وتقليده السلطنة فمنحه لقب سلطان إقليم الروم¹³، وعندما تمكن السلطان محمد الثاني من فتح القسطنطينية عام 1453م أصبح حاكم إسلامي والوريث الشرعي للإمبراطورية الرومانية الشرقية وبذلك اتحدت التقاليد الإسلامية التركية والرومانية في شخصه¹⁴، وحرصاً منه على تطبيق تعاليم الدين الإسلامي قام بتغيير اسم العاصمة الجديدة من القسطنطينية إلى إسلام بول بمعنى دار الإسلام¹⁵، لكن السمة الأكثر تميزاً في عهد الفاتح أن الدولة فرضت سيطرتها على الدين من خلال لفت الانتباه إلى المصدر الإلهي للسلطة الحاكمة من خلال تسمية السلطان ظل الله في الأرض وربط منصب شيخ الإسلام بالدولة¹⁶.

زيادة على ذلك؛ توجهت أنظار العثمانيين إلى الشرق في مطلع القرن 16م نظراً لتصاعد الخطر الصفوي الشيعي وتوالي الهجمات الصليبية على البلاد العربية وعجز دولة المماليك عن حمايتها، لذا قام السلطان سليم الأول (1512-1520م) بمحاربة الصفويين والمماليك وضم بلاد الشام عام 1516م ومصر والحجاز عام 1517م وبذلك أصبحت الدولة العثمانية سلطنة وخلافة، وبانتقال الخلافة إلى العثمانيين استردت الخلافة الإسلامية ماهيتها الطبيعية والكاملة التي كانت عليها في زمن الخلفاء الراشدين والخلافة الأموية وذلك باجتماع الخلافة والسلطنة أي السلطتين الزمنية والدينية في السلطان العثماني¹⁷.

ومع أن السلطان سليم جلب إلى اسطنبول شارات الخلافة إلا أن الخليفة العباسي المتوكل لم يتخلى عنها¹⁸، وبدوره لم يدع سليم أنه خليفة المسلمين بالمفهوم التقليدي خاصة وأن اللقب فقد قيمته منذ القرن 13م، بل أظهر ميلاً للقب خادم الحرمين وراعي طرق الحج¹⁹، وعليه يمكن القول بأن فكرة الخلافة اكتسبت مغزى جديد عن العثمانيين تجلى في تأمين طرق الحج وحماية الأماكن المقدسة والدفاع عن الإسلام والمسلمين ووضعهم تحت حماية الدولة وامتزج ذلك

وقد استقر الفكر العثماني على أن وجود الدولة مرتبط أساساً بالوظائف الموكلة إليها وهي مفاهيم مستمدة من ثقافة المجتمعات الشرقية، من بينها: مفهوم الدولة الأبدية الذي يوجي بصفة الخلود وانعكاس للإحترام الذي وجب أن يشعر به الرعايا اتجاه الدولة باعتبارها السلطة التي تحميهم. بالإضافة إلى مفهوم نظام العالم الذي استخدمه العثمانيون للتعبير عن نظامهم السياسي وتلبية أبعاد الحياة الاجتماعية وحماية السلام والنظام العام، ويذكر التاريخ أن السلطان محمد الفاتح (1451-1481م) اعتبر مسألة قتل الإخوة⁴ ضرورية لتحقيق نظام العالم⁵ وضمن وجود الدولة واستقرارها رغم أن ذلك لا يتوافق مع التقاليد التركية القديمة وقوانين الشريعة، وفي هذا المقام يقول حسن كافي الأحمصاري⁶، "...في سبب نظام العالم وهو أن الله تعالى لما قدر بقاء العالم ببقاء نوع الانسان إلى وقت معلوم وبقاؤه بالتناسل وهو المعاشرة والتأهل، أصبح إلى أسلوب ينضبط به أمر الانسان على وجه أحسن في جميع الأزمان..."⁷، كما نجد مفهوم إعلاء كلمة الله بمعنى تجيد اسمه، وقد عبّر عنه العثمانيون من خلال سياسة الجهاد والفتوحات لتعبئة طاقة الدولة وغرس القناعة في الرعايا حول شرعية السياسة الرسمية للنخبة الحاكمة وتبرير مواقفها خاصة في مرحلة الضعف⁸.

المحور الثاني: إسهام الدين في تأسيس الدولة العثمانية وتطورها

قامت الدولة العثمانية في أواخر القرن 13م بوصفها واحدة من الإمارات التركمانية التي اكتسبت شرعيتها في ظل الدولة السلجوقية⁹، ونتيجة للانتصارات التي حققها عثمان غازي (1299-1326م) - مؤسس الدولة العثمانية - ضد البيزنطيين منحه السلطان السلجوقي علاء الدين كيكباده الثالث لقب بك وأرسل له علامات الإمارة كالطبل، الراية وشارة الرأس وبذلك أصبح أمير مقاطعة حدودية مستقلة¹⁰ وأحاط نفسه بقيادة الثغور من دراويش وزعماء الأخية مثل الشيخ آداه بالي الذي قلده سيف الغزاة بعد أن تنبأ بأن خلفاءه سيحكمون العالم مما أضفى دعامة روحية ومعنوية، خاصة أثناء القيام بعمليات الجهاد ضد بيزنطة الكافرة¹¹، وفي عهد خليفته أورخان غازي (1326-1361م) أصبح للعثمانيين أول موطن قدم في أوروبا عندما تمكنوا من فتح شبه جزيرة غاليبولي عام 1354م، وسرعان ما أحرزوا

اكتسب السلطان العثماني قوة سياسية شكلها التقليد التركي القديم والفهم الإسلامي للسيادة، فهو ظل الله في الأرض وأي محاولة لخلعه تعتبر مخالفة لرغبة الله²⁶ وبمقتضى القانون العثماني يعد السلطان الممثل الوحيد لرعاياه ولمصالح الإسلام والمسلمين فكانت تضرب العملة باسمه ويخطب له في منابر المساجد وتولى حماية الأماكن المقدسة ويتم تنظيم الحج بعنايته وتحت إشرافه، فضلاً عن كونه المسؤول الوحيد عن حفظ النظام العام وأمن الدولة، ويمكن اعتبار حكم السلاطين قبل القرن 18 م دينياً وذلك من خلال النظر في طبيعة العلاقة بين السلطة الزمنية والشرعية باعتبارها المظهر الأسمى للدين وعبرت عن الوحدة بينه والدولة وشكلت همزة الوصل بين الحاكم والمحكوم²⁷.

زيادة على ذلك؛ ترك الوضع الديني تأثيراته السياسية على العثمانيين فقد عرف عثمان غازي بحماسة الشديد للإسلام وحرصه على تطبيق تعاليمه واستطاع بمشورة العلماء أن يرسم الخطوط الأساسية لسياسة الدولة والتي ضمها في الوصية التي أورثها لابنه أورخان غازي؛ إذ تبين فلسفة الحكم عند العثمانيين وأساسها الانقياد للشرعية والجهاد في سبيل الله وإقامة العدل والعمل بمشورة العلماء وأصبحت مرجعاً للسلاطين من بعده²⁸.

- الدين من خلال المؤسسات والنظم وبعض التعاملات في الدولة العثمانية

حرصت الدولة العثمانية على تطبيق الشريعة الإسلامية فقامت بإنشاء الهيئة الدينية الإسلامية ومنحتها اختصاصات وصلاحيات واسعة ورصدت لها موارد مالية ضخمة، وكان على رأسها شيخ الإسلام بالإضافة إلى القضاة والمفتين والعلماء والمدرسين²⁹، ومع ذلك كان كل هؤلاء مجرد موظفين لدى السلطان، وقد أضفت عملية استحداث الهيئة الدينية وربطها بالجهاز البيروقراطي مشروعية إسلامية على سلطة السلاطين بحيث تم إخضاعها لسيطرة الدولة بشكل كامل³⁰، ويمكن فهم السمة الفريدة للسياسة العثمانية المتمثلة في دين الدولة بشكل واضح من خلال ملاحظة وظائف العلماء في النظام السياسي بحيث تعد أهم فئة في النظام العثماني من حيث حرصها على إقامة العدل وفقاً للشرعية والقانون وبذلك يتم الحفاظ على النظام القائم³¹.

المغزى بتقاليد مبدأ الجهاد لديهم، من جهة أخرى حاول علماء السنة إضفاء طابع الشرعية والهيبة والقوة على مؤسسة السلطنة من خلال إطلاق ألقاب مثل: شرف الإسلام ملاذ المسلمين، مطيع أحكام الشريعة والدين وغيرها على السلاطين وإن كانت لم تتضمن لقب الخليفة، وبضم الدولة العثمانية للبلاد العربية وحمايتها للمسلمين في مختلف الأرجاء ازدادت قرباً وتمشياً مع المثل العليا للدولة الإسلامية²⁰.

المحور الثالث: الفهم العثماني للدين في إطار سياسة الدولة العثمانية

يعد الدين أحد المكونات الأساسية للدولة العثمانية فقد قامت على أسس الإسلام من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجتهادات الأمة، وشكل جزءاً هاماً من هويتها فقد كانت الشريعة الإسلامية أساس النظام القانوني العثماني حتى لو لحقها القانون السلطاني²¹، وقد ذهب السلاطين نحو إضفاء الشرعية من خلال تقديم أنفسهم كحماة للعالم الإسلامي، فضلاً عن كون الدين ساهم في تشكيل المؤسسات السياسية العثمانية على اختلافها وقد ورث العثمانيون هذا التقليد عن الدول التركية والإسلامية السابقة²².

1- الدين في إطار السياسة الداخلية

قامت الدولة العثمانية على أسس إسلامية رغم تأثرها بالحضارات السابقة، فقد تبنت المذهب السني ودافعت عنه، واتخذت المذهب الحنفي كإطار مرجعي لموقفها الفقهي والفكري حتى إلغاء الخلافة سنة 1924 م²³، من جهة أخرى لم يتخلى العثمانيون عن سيطرة التقاليد التركمانية المختلطة بالسنة بحيث اعتمدت على ثقافة المدرسة السنية لأنها كانت بحاجة إلى الدعم الديني من أجل القضاء على الأفكار التي تعارض السياسة الرسمية للدولة²⁴.

زيادة على ذلك؛ شجعت الدولة العثمانية التيار الصوفي السني وعدته مظهراً من مظاهر الاتجاه الديني في سياستها وعلى إثر ذلك انتشرت العديد من الطرق الصوفية كالطريقة النقشبندية، والمولوية، والبكداشية والرفاعية والخلوتية وقدمت لها الدعم المادي بالمقابل قدم مشايخ الطرق الصوفية الدعم المعنوي للسلطة باعتبار أن التصوف يحتوي أفكار الطاعة والتبرك، فضلاً عن كونها همزة وصل بين الدولة والرعية²⁵.

- الدين من خلال السلطة العليا في الدولة العثمانية (السلطان وواجباته)

بالحجج الدينية لأن الدولة أقامت علاقات دبلوماسية وتحالفات خارج نطاق الحرب، وهو ما سيولد ردة فعل من قبل رجال الدولة وخاصة النخبة الدينية، لذا اعتمدت الآيات والأحاديث في نصوص الاتفاقات المبرمة مع الدول الأوروبية من أجل إثبات امتثالها للشريعة، ومنه نستنتج بأن الدولة العثمانية سلكت طريق الاستفادة من الحجج الدينية باعتبار الدين هو الحل الوحيد الذي يمكنها أن تلجأ إليه كأساس لتبرير سياستها الخارجية³⁷.

المحور الرابع: جدلية العلاقة بين الدين والدولة في ظل جهود المصلحين العثمانيين

مثلت عهود السلاطين العشرة الأوائل (1299-1566م) حقبة من القوة والازدهار الحضاري، وبالرغم من أن الدولة العثمانية بلغت أوج عظمتها أيام السلطان سليمان القانوني إلا أن ملامح الضعف والانحطاط بدأت تظهر في مؤسسات الدولة مع نهاية عهده وتولى الحكم من بعده سلاطين ضعاف انصرفوا عن شؤون الحكم وتركوا أمور الدولة في أيدي الوزراء³⁹، وانغمسوا في اللهو والترف فكثرت المؤامرات والصراع على العرش، وبدأ السلاطين يفقدون هيبتهم وأصبح من الممكن عزلهم وقتلهم فانتقلت حالة التبجيل من شخص السلطان إلى الدولة، وانتشرت التمردات في الولايات والعاصمة مما أحدث خوفاً على وحدة الدولة السياسية وبالتالي ظهرت الحاجة الملحة للإصلاح وهو ما جعل النخبة العثمانية تسارع لتنبية السلاطين وتقديم النصيحة في رسائل أو تقارير تحمل أفكارهم⁴⁰.

وتجدر الإشارة بأن الفكر الإصلاحية منذ نهاية القرن 16م استقر على قاعدة العودة إلى تعاليم الدين الإسلامي وتطبيق الشريعة في مؤسسات الدولة، فقد ترسخ مفهوم الارتباط بين الدين والدولة منذ البداية عن طريق العلماء باعتبارهم حراس الشريعة وانتظام أحوال هؤلاء من أهم أمور الدين والدولة⁴¹، وعلى هذا الأساس اتجهت غالبية أفكار إصلاح الدولة في إطار الدين، وقد جاءت المحاولة الأولى من قبل الصدر الأعظم لطفي باشا⁴² الذي أشار إلى وجوب العدل بين الرعية لأن ظلمها قد يؤدي إلى خراب البلاد بقوله: "... إذا هرب الرعايا من مكانهم إلى مكان آخر لظلم، يحتاج أنهم يردوا إلى مواضعهم حتى لا تخرب البلاد..."⁴³.

وبدوره جاء مصطفى قوجي بك⁴⁴ برسالتين قدمهما إلى السلطان مراد الرابع (1623-1640م) ثم السلطان ابراهيم،

وبدورها عبرت المؤسسة العسكرية عن الارتباط بين الدين والدولة في الفكر العثماني بحيث تم الاعتماد على القوة العسكرية كمحرك أول للجهاد ونشر الدين الإسلامي في الأراضي المفتوحة وتقوية أركان الدولة، لذلك حرص أورخان غازي على ربط الجيش بالطريقة البكداشية لإضفاء الشرعية وتأهيل الإنكشارية لتولي مناصب مرموقة في الدولة، وقد أدى ذلك الارتباط إلى حماية البكداشية وضمان عدم تعرضها للمضايقات من السلطة الحاكمة، وبدورها وقفت البكداشية إلى صف الانكشارية في حال التمرد والعصيان ضد الدولة³².

فضلاً عن ذلك؛ قامت الدولة العثمانية من وجهة النظر القانونية على أساس الشريعة الإسلامية والقانون العرفي الموروث وبذلك تطور لديها نظام قانوني مزدوج³³ وقد منح السلطان حق سن القوانين لخدمة الصالح العام. وفي هذا السياق؛ تم دمج أحكام الشريعة والقانون العرفي في الوثائق القانونية والتي تشمل قوانين نامه وعدالت نامه والفرمانات³⁴ وقد اتبع العثمانيون نهج السلاجقة في ذلك، وبعد فتح القسطنطينية وتحقق الاستقرار رأى السلطان محمد الفاتح ضرورة تنظيم الشؤون الإدارية والتشريعات حسب الواقع الذي يناسب ظروف الدولة في الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية وهو ما دفعه لسن قوانين نامه آل عثمان³⁵.

وباعتبار أن الدولة العثمانية كانت متعددة القوميات والديانات تعين عليها الاعتراف بعقائد وأعراف الجماعات التي تتشكل منها وظلت على دينها وكان ذلك أساس نظام الملل، فكان للمسيحيين واليهود محاكم خاصة وإدارة مالية تقوم بجمع الضرائب وتضم جباة من هاتين الفئتين، وسمح لهم بممارسة شعائهم الدينية بحرية وفقاً لما تنص عليه الشريعة الإسلامية³⁶.

2- الدين في إطار السياسة الخارجية

حدد الدين الإسلامي علاقات الدولة العثمانية وسياستها الخارجية بالقدر الذي تتطلبه مصالحها، خاصةً وهي في عزّ قوتها لأن القوة لم تجعلها تهمل إضافة الحجة الدينية، فلطالما نظرت إلى سياستها الخارجية في شكل صراع بين مفهومي دار الإسلام ودار الكفر وهو ما أضفى على الفتوحات العثمانية طابعاً دينياً وشرعياً.

وعندما شرعت الدولة في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول المسيحية ظهرت الحاجة إلى دعم تلك العلاقات

المدنية الحديثة وآخر يرى أهمية أن يكون التحديث شاملا لجميع النظم.⁴⁹

وكانت أول حركة تستلهم الغرب في عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730م) الذي شهد ابتداء نفوذ الثقافة الغربية ودخول العثمانيين في علاقات وثيقة مع أوروبا، وفي هذا المقام تم إرسال محمد جلي يگرمي سكين⁵⁰، على رأس السفارة المتجهة إلى باريس عام 1720م وكتب تقرير سفارتنامه فرنسا الذي أبدى فيه ملاحظاته حول الحضارة الأوروبية واقترح على الهيئة الحاكمة بناء هياكل عسكرية ومدنية على الطراز الأوروبي ودعوة الضباط والفنيين الأجانب وأكد على أهمية اعتماد التكنولوجيا الغربية، وكان لسفارته بعض الآثار على الإصلاحات ذات التوجه العلماني التي تم تبنيها لاحقا⁵¹.

وفي نفس السياق؛ جاءت محاولة ابراهيم متفرقة⁵² للتأكيد على ضرورة الانفتاح على الغرب والعلم الحديث، وتعد رسالته "أصول الحكم في نظام الأمم" أطروحة متكاملة في الإصلاح والتحديث ومؤسسة لما يمكن تسميته بالحدثة العثمانية؛ إذ تعد إطارا مرجعيا لتجديد التصورات وقواعد السلطنة وذلك بتبني النظام الجديد والاستفادة من تجارب الغرب في تحديث المؤسسة العسكرية والسياسية⁵³، وميز فيما يتعلق بالدولة الحديثة بين ثلاثة أنواع من الحكومة - الملكية والأرستقراطية والديمقراطية - واستمر في ذكر فضائل الحكومة الديمقراطية من خلال تعزيزها للتمثيل الشعبي والبرلمانية ووصف الحكومة المنتخبة بأنها حكومة بارعة في إدارة الرعية، ولا تتحقق الديمقراطية إلا إذا كان الحكم في أيدي الشعب حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم من الظلم الذي يمكن أن يتعرضوا له⁵⁴، وأكد أن أوروبا لم تتقدم إلا بالثقة في العقل لأن الدين وحده لا يحقق التقدم ولا ينشئ دولة، وتعد هذه أول محاولة للخروج على ما استقر عليه الفكر العثماني من أدب شؤون الحكم وهي دعوة صريحة للاقتراب من النمط الأوروبي فيما يتعلق بالدولة نظام الحكم والعلم⁵⁵.

إلا أن الهزيمة التي منيت بها الدولة العثمانية أمام روسيا ووقعت على إثرها معاهدة كوتشوك كينارجة Küçük Kaynarca 1774م جعلت السلاطين يهتمون بلقب الخليفة عندما احتاجوا إلى استعماله في سياستهم الخارجية⁵⁶ ودعم تفوقهم السياسي وأصبح العثمانيون على يقين بأنه لم يعد

وتحدث بأسباب عن ضعف التزام الحكام بالشرع والقانون، والفساد المنتشر في مؤسسات الدولة الذي أعاده إلى الرشوة، ويحث قوجي بك السلطان على ضرورة الوقوف على شؤون الحكم باعتباره خليفة المسلمين ويربط بين قواعد الدين والدولة وانتظام الملك والملة وهي مفاهيم تعارف عليها الفكر الاسلامي بشكل عام⁴⁵.

فضلا عن ذلك؛ تم التنبيه إلى ضرورة إقامة العدل باعتباره أساس الملك وأهم مهام السلطان، ويؤكد الأقحصاري ذلك بقوله: "... العمدة فيه العدالة، وحسن السياسة ويندرج في العدل جميع أمور الخير للرعية والسلطان وثبات الملك بالعدل "...⁴⁶. من جهة أخرى؛ دعت النخبة إلى ضرورة تعزيز مكانة العلماء في المجتمع بوصفهم حراس الدين وبقاء الدولة مقترن ببقاء الدين، وتم الربط بين فساد الأخلاق وفساد الدولة فالأخلاق عند المسلمين مستمدة من الدين ولا يمكن الفصل بينهما، وجرى الاتفاق على أن يكون الإصلاح شاملاً لجميع مؤسسات الدولة لأنها كالجسد الواحد، ويتحقق ذلك بالرجوع إلى حيوية النظم التي قامت على أساس العمل بالقانون وعدم التهاون في تطبيقه وهذا منطلق الأقحصاري الذي أسماه تجديد قواعد النظام في إطار أحكام الشرع⁴⁷.

المحور الخامس: إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في ظل متطلبات التحديث

منيت الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن 17م وبدايات القرن 18م بهزائم عسكرية أدت إلى توقيع معاهدتي كارلوفيتس Karlowitz 1699م وبصاروفيتس Passarowitz 1718م فتنازلت الدولة بمقتضاها عن أراضي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها لصالح النمسا وروسيا، ويعيد البعض أسباب الهزائم إلى اختلال موازين القوى بين الدولة العثمانية وأوروبا التي أحرزت تقدماً في المجالات العسكرية والتقنية، وعليه تأكدت صحة توقعات المفكرين الذين ألحوا على ضرورة تدارك الانحدار⁴⁸، وأنه لم يعد باستطاعة العثمانيين التعامل مع أعدائهم التقليديين كالسابق، ولابد أن يقبلوا أن الثقافة المسيحية لم تكن أدنى من ثقافتهم، وأصبح هناك إدراك قوي لضرورة التحديث، وعليه قامت النخبة الحاكمة باتخاذ خطوات حاسمة في سبيل الاستفادة من العلوم والتقنيات الحديثة. لكن اختلفت الآراء هذه المرة حول طبيعة الإصلاح ومنطلقه فنجد اتجاه يسعى للتوفيق بين الدين ومتطلبات

معهم، وهو ما أثار حفيظة النخبة الدينية التي تحالفت مع قادة الانكشارية والأعيان ضد السلطان وأتباعه، وفقاً لهم لم يعد مدافعا عن الإسلام بل كان أشبه بالرجل الفرنسي وعليه تم إصدار فتوى خلعه عن العرش ثم قتله سنة 1808م⁶⁰.

اعتلى محمود الثاني (1808-1839م) سدة الحكم بقناعة أن انتعاش الدولة العثمانية يتطلب إصلاحاً شاملاً، وللقيام بذلك وجب عليه كسر صلاحيات الإنكشارية والعلماء لأنها كانت وراء اجهاض العديد من محاولات الإصلاح في الماضي، فقام أولاً بإلغاء فرقة الإنكشارية عام 1826م التي ارتبطت ببنية المجتمع العثماني وتداخلت مع هياكل الدولة الادارية والاقتصادية، واستهدف برنامج التحديث أنظمة الدولة الداخلية لإعادة تشكيل الإدارة العثمانية وتقوية المركزية، فك الارتباط بين المؤسسة العسكرية والدينية، وتقليص نفوذ النخبة الدينية، كما قام بإنشاء مدارس تعتمد المناهج العلمانية⁶¹، وإرسال المبعوثين إلى الدول الأوروبية لتلقي العلوم الحديثة وإحضار مدربين أوروبيين لإنشاء جيش حديث، وقد أدى هذا التجديد إلى ظهور نخبة من رجال الدولة والمثقفين البارزين عملت كطليعة للتحديث السياسي والاجتماعي والتعليمي والفكري للدولة العثمانية⁶².

وفي هذا العهد سطع نجم المولى عزت كجه زاده (1786-1829م) الذي دعى إلى تحديث الدولة العثمانية والاستفادة من العلم الحديث وعرض آراءه في الإصلاح مؤكداً أن العقل والعلم أساس النهضة، ولم يشير إلى العدل مثل سابقه إنما تكلم عن النهضة القائمة على العقل فالدول الكافرة نهضت بالعقل والعلم وعليه ينبغي ترجمة الكتب الاوروبية والعمل بما يجيزه الشرع منها، وأكد على نقاط محددة لتحقيق إصلاح شامل مع التأكيد على أن ما يدعوا إليه لا يتعارض مع الدين⁶³. تواصلت محاولات الإصلاح والتحديث في عهد السلطان عبد المجيد (1839-1861م) بحيث دخلت الدولة مرحلة تجديد عرفت بالتنظيمات الخيرية⁶⁴، لعب فيها الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1800-1858م) دوراً بارزاً بحيث حمل فكره رؤية جديدة لعلاقة الدين بالدولة وحسم موقف الدولة العثمانية من التحديث من خلال التأكيد على ضرورة الانتقال إلى طور الدولة الحديثة، ولتحقيق ذلك قام بإعداد خط شريف كلخانه في 03 نوفمبر 1839م وهو مزيج من الفكر الإصلاحى الأوروبي الحديث المدمج بالشريعة الإسلامية لأنه تطرق إلى إصلاح النظام الضريبي ورسخت مبدأ المساواة،

ممكناً التعامل بالحماسة الدينية والأساليب العسكرية التقليدية وظهرت الحاجة لتغيير الهياكل السياسية، الاجتماعية والثقافات التقليدية لمسيرة روح العصر، وهو ما لم يستوعبه التيار المحافظ من جيش وعلماء وشددوا على أهمية الفروق الدينية بينهم والغرب المسيحي خاصة عندما أنكر الخبراء الأوروبيون سلطة الإله وأكدوا أن كسب الحروب يتم بالوسائل العسكرية فقط، وعليه أصبح رواد التحديث أشبه بالخونة وأساليب الغرب وأفكاره لم تكن إلا حيلة لاستعباد المسلمين، وتحول الخلاف بين الطرفين في أحيان كثيرة إلى عنف فقد أثارَت دعوات التحديث غضب الانكشارية وسخط العلماء ما دفعهم لإصدار فتاوى تدين أصحابها⁵⁷.

وفي الربع الأخير من القرن 18م برز مجموعة من المثقفين المنفتحين على المدنية الأوروبية، حملوا على عاتقهم مسؤولية إقالة الدولة من عثرتها لتصبح دولة حديثة مسيرة لزمانها ونقلوا خبراتهم إلى السلطان سليم الثالث (1798-1808م) الذي اتخذ خطوات حاسمة لإصلاح الدولة. وفي هذا المقام قدم السفير أبو بكر راتب أفندي تقريراً عرض آراء المفكرين الأوروبيين حول الحكم ومميزات الدولة الحديثة والنظام الاجتماعي في الغرب وأكد على ضرورة الاستفادة من النظم والقوانين الأوروبية ليخرج منها النظام الجديد للدولة، لكن دعوته لم تلق ترحيباً خاصة وأنه توقف ملياً عند نقطة تراجع الدين في الحياة الأوروبية وأكد على أهمية الحرية الفردية دون قيود من الدولة⁵⁸.

في حين جمعت دعوة العالم تتجارق عبد الله أفندي (1730-1797م) الإصلاحية بين الأصالة والمعاصرة بحيث قدم لائحة للسلطان أشار فيها إلى وضع الدولة في عهد سليمان القانوني كونه أقوى العصور وشرح أسباب القوة فيه ثم بين مواضع الخلل وسبل الإصلاح، وبدأ بتوجيه النقد إلى مؤسسة الحكم مع التأكيد على أن الله مَيَّز الإنسان بالعقل وأن السلطان سليم الثالث غياث الله في الأرض، ويتوجب عليه مشورة رجال الدولة والعلماء في أمور الإصلاح لتنظيم أمور الدين والدنيا وفق ضوابط الإسلام فالدولة عنده تقوم على أمرين هما الإسلام وآل عثمان⁵⁹.

انطلاقاً مما سبق ذكره: نلاحظ أن النقاشات حول الدين كثرت في ظل النظام الجديد فقد أعاد بعض الإصلاحيين أسباب التراجع العثماني إلى طغيان التعصب الديني وانتشار الخرافات في الوسط العثماني وكان سليم الثالث في اتفاق

قاعدة في النظام القضائي مؤكداً أنه يقبل القرآن والأحاديث النبوية لخدمة الدين فقط وليس لتسخيرها في شؤون الدولة لأن السياسة علم يعتمد على الجغرافيا والاقتصاد والأخلاق، رغم هذه الادعاءات ذهب البعض إلى أن سعاوي يرفض العلمانية ومبادئها وتقبل الدين الإسلامي كعامل مهم في الحياة والمؤسسات العثمانية بأكملها، وعليه نستنتج بأن أفكاره كانت متناقضة بحيث كان يحوم حول الإسلام والعلمانية⁷³.

وفي نفس السياق؛ تطرق الأمير مصطفى فاضل باشا⁷⁴ إلى قضية الدين والدولة في رسالته "من أمير إلى سلطان" وجه فيها خطاباً إلى السلطان عبد العزيز واستعرض ما ألم بالدولة العثمانية من ضعف يعيده إلى الاستبداد وعدم محاسبة رجال الدولة أمام الرعية أو السلطان، والحلول كلها تصب في إعلان الملكية الدستورية وتعبئة المثقفين من خلال غرس فكرة الحرية والأخذ بالنظام البرلماني، وفي رأيه أن الدستور أساس الحكومة الحقيقية فضلاً عن كونه ضرورة حتمية حتى لا يتسنى للدول الغربية التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة رعاية مصالح الأقليات العرقية والدينية فبفضله تتحقق المساواة ويسود العدل⁷⁵، وتعد دعوته أول اقتراح صريح حول العلمانية بحيث يؤكد على وجوب الفصل بين الدين والدولة، وجعل الدين مسألة فردية أما حكم البلد فلا يكون إلا بنظام حديث⁷⁶.

زيادة على ذلك؛ نجد مدحت باشا⁷⁷ من أشد المتحمسين لتجديد نظام الحكم العثماني ليصبح مماثلاً لما يوجد في الغرب خاصة النظام الديموقراطي الانجليزي وعلى أساسه وضع القانون الأساسي⁷⁸ الذي أعلنه السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م) سنة 1876م، ويعد القانون الأساسي أول دستور عثماني يشتمل على 119 مادة وكانت الإستراتيجية الخطابية الرئيسية المستخدمة فيه تأصل الإسلام والخليفة السلطان وتظهر في العديد من المواد كأن السلطة العثمانية الحائزة على الخلافة الإسلامية تكون لأكبر أبناء سلالة آل عثمان وأن السلطان هو الحامي لدين الإسلام وملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها⁷⁹.

بيد أن القانون الأساسي حمل الكثير من الأبعاد العلمانية فبينما أشار إلى أن الإسلام دين الدولة تمت إزالة التمييز بين المسلمين وغيرهم والتأكيد على حقوق المواطنة، الحرية والسلامة الشخصية، حرية المعتقد والصحافة، وحرمة

فكان المنشور من وجهة نظر الإصلاحيين هو تعزيز بقاء الدولة والمحافظة عليها من الانهيار وأن المنشور ليس ضد المبادئ الإسلامية لكنه يعززها ويؤكد⁶⁵.

ومع ذلك تجدر الإشارة بأن القوانين الشرعية التي ستوضع في الخط إنما لإحياء الدين والدولة والملك والملة، فقد أكد على مبادئ حفظ الروح والعرض والشرف وتنظيم الجندية وتحديد الخراج ومقاومة الرشوة وخضوع الجميع للقانون، ورغم أن المنشور يبدوا كمحاولة توفيق بين الفقه ومتطلبات التمدن لكن بمقتضاه أصبح جميع الرعايا متساوين أمام القانون لأول مرة في التاريخ العثماني وقوضت بشكل كبير مكانة الدين ومحاولة واضحة لترسيخ الهوية العلمانية في الدولة العثمانية⁶⁶.

وفي سنة 1856م تم إصدار خط همايون الذي ساهم في إعدادة سفراء الدول المتحالفة مع الدولة العثمانية في حرب القرم⁶⁷ وبموجبه تم إلغاء نظام الملل، وتؤكد سير الدولة العثمانية في اتجاه التحديث وتخلصت نهائياً من ازدواجية النظم والقوانين والإدارة التي نشأت بعد خط كلخان مع إضافة امتيازات جديدة وحصانات لغير المسلمين لتدعيم فكرة المواطنة، وبذلك نلاحظ تقلص دور الدين في الدولة بحيث لم يتضمن المنشور كلمة واحدة عن الشريعة الإسلامية إنما تكلم عن توسيع نطاق النظم الجديدة ومواصفات الدولة الحديثة⁶⁸.

استمر جدل الدين والدولة في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876م) مع العثمانيون الشباب⁶⁹، بحيث شكل الدين عنصراً أساسياً في كتاباتهم ورأى معظمهم أنه يمكن التوفيق بين الدين ومتطلبات الإصلاح وأن العديد من المؤسسات والمبادئ السياسية الأوروبية تتجسد في نص الإسلام، وفي هذا المقام يرى نامق كمال⁷⁰ أن فشل الدولة العثمانية سياسي، اقتصادي يمكن تدراكه من خلال التعليم والدستور وأكد بأنه لا يوجد تناقض بين الدين والحياة الدستورية الليبرالية وكان الغرب متفوقا بسبب الترويج لأفكار الحرية والتقدم، وهكذا وجب على العثمانيين تبني سياسة وقانونية من خلال إنشاء نظام جمهوري وحكومة برلمانية تمنح السيادة للشعب واتخاذ الإرادة العامة والموافقة كمصدر للعمل السياسي⁷¹.

في خلاف ذلك؛ أكد علي سعاوي⁷² على ضرورة فصل الدين عن الدولة وانتقد المدافعين عن القوانين الإسلامية باعتبارها

منهجين في شخصيته فهو من ناحية يدعوا إلى التخلي عن التراث العثماني وتبني ثقافة الغرب ثم يبين بأنه يجب التمسك بالقيم والمعتقدات الإسلامية، وبذلك نلتمس ازدواجية التي لازمت الشخصية العثمانية ما بعد التنظيمات⁸⁷.

زيادة على ذلك؛ عبّر عبد الله جودت⁸⁸ عن ميله للعلمانية واعتبر الاقتداء بالغرب ضرورة حتمية للفرد والسياسة وأكد أنه لا توجد حضارة على الأرض باستثناء أوروبا لذا وجب تقبل مزاياها وعيوبها والتكيف مع علومها وآدابها، وباعتباره متعصباً للمذهب المادي حاول إرشاد الناس إلى نظرة عالمية تستند بالكامل إلى العلم، وتجدر الإشارة بأن الفلسفة الوضعية تركت بدورها تأثيراً كبيراً على موقف عبد الله جودت من الدين فعلى الرغم من أنه يعترف بقيام الدين بخدمات جليلة لعدة قرون إلا أن دوره قد انتهى ويجب استبداله بنظام قائم على العقل والعلم والحرية⁸⁹.

ومع ذلك نلاحظ أن للمفكر ضيا كوك ألب⁹⁰ رأي آخر بحيث اعتبر الإسلام أهم عنصر في الهوية العثمانية ولم يعتبر الدين مصدراً للتخلف والانحطاط، إلا أن العلمانية ضرورة حتمية بحيث يهدف مشروعه الإصلاحى إلى: فصل الدين عن الدولة أي وضع حد لهيمنة الإسلام على السياسة والحياة الاجتماعية، وفصل الدين عن الحضارة الشرقية لربط الثقافة التركية والحضارة الأوروبية مع المبادئ الأساسية للإسلام⁹¹، وكان هدفه الأساسي المواءمة بين الإسلام والقومية التركية من جهة والحدثة الغربية من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه في شعاره الشهير: "التريك، الأسلمة، التحديث" ويزعم أنه لا بد من دمج الدين والنظام العثماني السابق في الهوية التركية الحديثة للوصول إلى الحضارة العالمية التي مثلها أوروبا، ومن هنا تأتي الحجة من عمله الانتقائي أن الدين الإسلامي الذي يشكل أساس الثقافة التركية يمكن تعديله ليتوافق مع مقتضيات الحضارة الحديثة⁹².

وفي ظل المناخ العلماني أثبت رواد التيار الإسلامي أنه بالإمكان التوفيق بين المبادئ الإسلامية وأسس الحضارة الغربية وفي هذا المقام نجد: سعيد حليم باشا⁹³ الذي يرى بأن التغيير يأتي بالتدرج بوصفه طبيعة للارتقاء الفكري والمعنوي، ويقوم برنامجه الإصلاحى على ضرورة إصلاح التعليم وتطويره لمواكبة روح العصر والأخذ بيد الأمة للنهضة والرقى، الابتعاد عن تقليد الغرب والعمل على الوحدة

الملكية الخاصة، وحظر التعذيب وغيرها من المواد التي تعد خطوة جريئة نحو العلمنة، ومع ذلك لم تدم الحياة الدستورية طويلاً فسرعان ما قام السلطان عبد الحميد بتعليق العمل بالقانون الأساسي سنة 1878 م لمدة تقارب الثلاثين عاماً⁸⁰.

حملت التنظيمات العديد من التطبيقات الخاطئة بحيث لم تكن فكرة التغريب الثقافي صحيحة في حالة الدولة العثمانية لذا كان على العثمانيين الإبقاء على فكرة الإصلاح في إطار الدين، وفي هذا المقام اهتم أحمد جودت باشا⁸¹ بالموازنة بين القديم والحديث لاعتقاده أن الدولة العثمانية تمتك نظاماً أصيلة تكفل لها الهوض من كبوتها وبامكانها الاستفادة من المدنية الغربية دون أن تتخلى عن هويتها وعليه وجب أن يتم الإصلاح دون المساس بالجوهر الإسلامي للدولة، ويتفق في ذلك مع السلطان عبد الحميد الثاني الذي يرى أن التقدم يعني الهدوء والاعتدال في تطبيق العلوم التقنية والصناعات الأوروبية بشرط أن تكون الحاجة إليه قائمة وينبع تفكيره من كونه حاكماً مسلماً تربى على الثقافة الإسلامية⁸²، بحيث كانت السمة الأساسية لشخصية عبد الحميد هي تدينه وارتباطه الصادق بالإسلام والإشادة بعظمته الماضية، وفي هذا المقام يقول: "... القوة الوحيدة التي ستجعلنا واقفين على أقدامنا هي الإسلام...إننا أمة قوية بشرط أن نكون مخلصين لذا الدين..."⁸³.

من هذا المنطلق: اعتقد السلطان أن الخلافة والإسلام سيكون لهما تأثير مهم للحفاظ على وحدة السلالة والدولة وسلطته الخاصة، وعليه بدأ في استخدام الإسلام كمصدر للشرعية وعدّ نفسه خليفة المسلمين للوقوف في وجه الاختراق الأوروبي للمجتمعات الإسلامية، ورأى بأن المسلمين في جميع أنحاء العالم هم امتداد طبيعي لمسلمي الدولة العثمانية ولا بد للإسلام أن يقوى بالمسلمين⁸⁴، واستمر في اتباع تلك السياسة إلى أن تمكنت جمعية الاتحاد والترقي⁸⁵ من خلعها عن العرش سنة 1909 م.

وتجدر الإشارة: بأن العلاقة بين الدين والدولة كانت من أكثر القضايا تداولاً في عهد الاتحاديين ولم يغيب عنهم بأنهم ينتمون إلى دولة يحتل فيها الدين مكانة حساسة في الأوساط الاجتماعية فانعكس ذلك على كتاباتهم؛ إذ نجد أحمد رضا⁸⁶ الذي حاول التأكيد على أهمية الدين وارتباطه الوثيق بالدولة وهو ما يظهر التناقض الكبير في فكره بحيث يحاول أن يجمع

تقدماً في شتى الميادين خاصة العسكرية والتقنية، جعلت النخبة العثمانية ترغب في التعرف إلى مظاهر التقدم الأوروبي عن قرب وتقصي أسبابه، وقد أدى الانفتاح المباشر على الغرب إلى تغير مفهوم العلاقة بين الدين والدولة لدى العديد من المفكرين العثمانيين بتغير نظرتهم للإصلاح ومنطلقاته، وتوالت الدعوات بضرورة تحديث مؤسسات الدولة وفقاً للنمط الغربي العلماني لأنهم أعادوا سبب التقدم الغربي إلى إبعاد الدين عن شؤون السياسة والإدارة، ونتج عن ذلك تراجع مكانة الدين في الدولة العثمانية – الذي أصبح السبب الرئيسي وراء تخلفها – وهو ما يشكل تحدياً بالنسبة لدعاة العودة إلى النظام التقليدي.

فضلاً عن ما سبق ذكره؛ حري بنا التنبيه إلى أن جدل العلاقة بين الدين والدولة لم ينته بسقوط الدولة العثمانية، وإنما استمر بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة – القائمة على أسس علمانية – على يد مصطفى كمال أتاتورك (1888-1838م)، وعلى الرغم من أن هذا الأخير قام بإجراء سلسلة من الإصلاحات التي تخالف التراث الذي قامت عليه الدولة العثمانية وإقصاء الدين من الحياة السياسية، باعتباره يشكل تهديد سياسي وثقافي للجمهورية التي تهدف إلى اللحاق بالركب الحضاري الأوروبي، إلا أن مكانة الدين ظلت على حالها لدى الأوساط الشعبية لأن بؤادر تحديث المجتمع وفق النمط الغربي العلماني مست نخب الدولة ومثقفها، وتوالت الكتابات التي تحذر من سياسة السلطة العلمانية وتؤكد على أهمية الدين في شؤون الحكم وضرورة التمسك بالماضي العثماني المجيد وهو ما تطرق إليه الإمام سليمان الحلبي، الشيخ عاطف الإسكيلي، شيخ الإسلام مصطفى صبري وغيرهم.

• قائمة المصادر والمراجع:

• قائمة المصادر:

- الأقحصاري حسن كافي، أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق: نوفان رجا الحمود، د/ط، الجامعة الأردنية، عمان، 1986م.
- السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، ط02، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- سعيد حليم باشا، بحرانلرمز، شمس مطبعة سي، استانبول، 1335-1338هـ.
- لطفي باشا، أضاف نام، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1911م.

العثمانية فالدولة العثمانية لا تجمعها إلا الوحدة الإسلامية وهذا الشعور وحده القادر على جمع كل مسلمي العالم في وحدة واحدة⁹⁴، ويؤكد بأن الإسلام كان السبب الرئيسي وراء قوة وعظمة العثمانيين في الماضي ولن يعودوا إلى ما كانوا عليه ما دام ابتعدوا عنه وبحثوا عن سبل نهضتهم بالركوض خلف المجتمعات الأوروبية وتقليد أسلوب حياتهم⁹⁵.

ويتفق في ذلك مع محمد عاكف أرسوي⁹⁶ الذي دافع عن الإسلام والخلافة في فترة أفول نجم الدولة العثمانية وتهايوي أراضها في قبضة الإستعمار وهيمنة الثقافة الغربية التي سعت لابتعاد المجتمع عن قيمه وهويته الإسلامية، وسارع لانتقاد رواد التغريب في قصائده ومقالاته التي دافع فيها عن المقدرات الإسلامية وأكد على ضرورة الوحدة والألفة بين المسلمين للوقوف في وجه الدعوات القومية والعلمانية التي تسعى لهدم الإسلام من قواعده الأساسية⁹⁷.

خاتمة:

وفي ختام هذا الموضوع يمكن القول بأن الدين شكل عنصراً أساسياً في بناء الدولة العثمانية على مدار تاريخها السياسي والحضاري، وتجدر الإشارة بأن العلاقة بين الدين والدولة في الفكر العثماني لم تولد من فراغ بل استفاد العثمانيون من التجارب الحضارية السابقة كالتجربة السلجوقية التي اعتمدت على ربط الدين بالدولة، بحيث انعكس ذلك على سياسة الدولة العثمانية الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

وحقيقة لا ننكر بأن الفكر العثماني استقر على مبدأ وحدة الدين والدولة على مدى قرون طويلة إلا أن المفاهيم أخذت تتغير وفقاً للمعطيات الجديدة، وما فتح باب الجدل حول إمكانية وجود علاقة بين الدين والدولة من عدمها هو الانحطاط الذي شهدته الدولة والفساد الذي انتشر في المؤسسات العثمانية الرئيسية مع نهاية عهد السلطان سليمان القانوني، وعليه أكد رواد الفكر الإصلاحية أمثال: لطفي باشا وقوجي بك وعلي كافي الأقحصاري على وجوب الإصلاح في إطار الدين ومرجعيتهم في ذلك أن انحطاط العثمانيين وتراجعهم إنما بسبب ابتعادهم عن تعاليم دينهم الحنيف وتراثهم الأصيل.

بيد أن المتغيرات التي عرفتها الدولة العثمانية مع نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م ولعل أهمها توالي الهزائم العسكرية واختلال موازين القوى بينها وأوروبا التي أحرزت

- صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني، مج 03، د/ط، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1437هـ/2016م.
- الصباغ ليلى، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط03، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1408-1409هـ/1988-1989م.
- عبد نادية ياسين، الاتحاديون - دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر - 1908)، ط01، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014م.
- عليوه محمد طه، العلاقة بين الدين والدولة - دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري والنظم الفرنسية والتركية والإيرانية، ط01، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت، 2018م.
- كورزمان تشارلز، الإسلام والتحديث - مشروعات التجديد في العالم الإسلامي (1840-1940م)، تر: أسامة عباس، ط01، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2020م.
- لويس برنارد، اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر: سيد رضوان علي، ط02، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982م.
- محمد أحمد صالح علي، الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م (مدحت باشا أنموذجا)، مكتبة التقوى ناشرون للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2022م.
- مخلوف ماجدة، الخلافة في خطاب أتاتورك، ط01، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1422هـ/2002م.
- مخلوف ماجدة، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 1443هـ/2021م.
- مخلوف ماجدة، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ط01، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2009م.
- مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط03، دار الشروق، القاهرة، 1424هـ/2003م.
- مهيب إسمي، الخلافة وصراع المسألة الشرقية التوجيه السياسي لفكرة الخلافة وأثره في وحدة العالم الإسلامي (1853-1924م)، ط2، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت، 2021م.
- نجم أحمد عبد الله، فرقة الانكشارية في الدولة العثمانية قراءة تفسيرية جديدة، ط01، مركز التاريخ العربي للنشر، اسطنبول، 2021م.
- Bernard Lewis, *The Middle East A Brief History Of The Last 2,000 Years*, 1st, Scribner, New York, 1995.
- المقالات:

- Moustapha Fazil, *Lettre du Prince Moustapha Fazil a sa majesté Abdul Aziz Sultan de Turque*, Imprimerie de l'institut Français d'archéologie Orientale, Caire, 1940.
- قائمة المراجع:
- الكتب:
- أردش نور الله، الإسلام وسياسات العلمانية - الخلافة والتحديث في الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين، تر: عبد الله إسلام، فاطمة قرطمة، ط01، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، القاهرة، 1442هـ/2021م.
- أوترام دوريندا، التنوير، تر: ماجد مويرس إبراهيم، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م.
- أوتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عثمان محمود سلمان، مج: 01، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م.
- أوغلي أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، مج 1، د/ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.
- أوغلي أكمل الدين إحسان، التراث العلمي العثماني - العلماء البارزون ومؤلفاتهم، تر: ماجدة مخلوف، مج 02، ج 01، ط01، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - مركز مخطوطات الدراسات الإسلامية، لندن، المملكة المتحدة، 1443هـ/2021م.
- إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م.
- البنا رامي إبراهيم، الدين والسياسة في الدولة العثمانية قراءات في فكر الصدر الأعظم لطفي باشا، ط01، مركز التاريخ العربي للنشر، اسطنبول، 2022م.
- حرب محمد، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار 1258-1336هـ/1842-1918م، ط01، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، 1410هـ/1990م.
- حرب محمد، المثقفون والسلطة تركيا نموذجا، ط01، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2017م.
- الخيلي عبد الحي، النخبة والإصلاح - نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، ط1، دار أبي القرقاق للطباعة والنشر، الرباط، 2014م.
- زيادة خالد، المسلمون والحداثة الأوروبية، ط01، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.
- صابان سبيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط01، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1431هـ/2010م.

والاصلاح في الفكر الإسلامي الحديث"، ج1، دار الكاتب المصري، القاهرة، 2009م.
الهوامش:

¹ - خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الأرنؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م، ص 106.

² - وفي مقدمتها نجد: كتب النصيحة "نصيحت نامه" مثل "كليلة ودمنة" لابن المقفع، و"قابوس نامه" لكيكاوس الذي قدم نصائح للسلطان يحثه فيها على وجوب التقرب من الرعية والإحسان إليها، وبدوره أكد نظام الملك في "سياست نامه" أن شرعية الحكومة تقوم على الدين ومن واجب السلطان تطبيق العدل، وإن كان قد سبقه إلى ذلك أفلاطون الذي رأى في العدل مفتاح الدولة وسر المجتمع الفاضل. وفي نفس السياق: أكد كل من أبو حامد الغزالي وأبو الحسن الماوردي، ويوسف خاص حاجب على وجوب أن تستند الأعمال السياسية إلى القرآن الكريم والسنة النبوية وأن من واجب السلطان - المختار - من الله - ضمان ثروة الرعية وتحقيق العدالة، للمزيد أنظر:

Necmettin Doğan, "An Analysis of the Idea of State in Textbook from Ottoman Empire to the Republic in terms of the Relation between Education and Power", Kuram ve Uygulamada Eğitim Bilimleri, N11, 2011, PP2085-2086.

³ - أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، مج1، د/ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م، ص23.

⁴ - اعتمد العثمانيون نظام قتل الإخوة الذي يقضي على أن يقوم السلطان الجديد باعدام أخوته خوفاً من النزاع على العرش ونشوب الحروب الأهلية، مما يؤدي إلى الإخلال بنظام العالم، للمزيد أنظر: برنارد لويس، اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر: سيد رضوان علي، ط 02، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982م، ص ص 72-73.

⁵ - Yılmaz Yurtseven, "Osmanlı Klasik Döneminde İdeoloji, Din ve Siyasi Meşruiyet Üzerine Kısa Bir Değerlendirme", "Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi C. XI", S:1-2, 2007, SS1259-1260.

⁶ - حسن كافي الأقفصاري (ت1616م): من منطقة أقحصار في البوسنة، تقلد عدة مناصب في الدولة العثمانية أهمها القضاء، له عدة مصنفات في التراجم واللغة والمنطق والكلام والفقه، للمزيد أنظر: أوغلي، التراث العلمي العثماني - العلماء البارزون ومؤلفاتهم، تر: ماجدة مخلوف، مج 02، ج01، ط01، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - مركز مخطوطات الدراسات الإسلامية، لندن، المملكة المتحدة، 1443هـ/2021م، ص ص 344-343.

⁷ - حسن كافي الأقفصاري، أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق: نوفان رجا الحمود، د/ط، الجامعة الأردنية، عمان، 1986م، ص 19.

- بن موسى فيصل، "أصول تنظيم الحكم العثماني وتركيبية الهيئة الدينية الإسلامية في الدولة العثمانية"، قضايا تاريخية، ع:01، 2016م.

- عبد الرزاق أمساعد محمد، "أثر الهيئة الدينية الحاكمة الإسلامية على الحياة السياسية في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع:34، 2018م.

- العلاف إبراهيم خليل أحمد، "الجذور التاريخية العلمانية لتركيا المعاصرة"، شؤون اجتماعية، ع:15، 1998م.

- Aras Murat Bahtiyar, "Osmanlı Devleti'nde Din ve Devlet İlişkisi Sayfa Sayısı", 02, 2014.

- Barkey Karen, "The Ottoman Empire (1299–1923): The Bureaucratization of Patrimonial Authority", UC Berkeley Library, 2017.

- Doğan Necmettin, "An Analysis of the Idea of State in Textbook from Ottoman Empire to the Republic in terms of the Relation between Education and Power", Kuram ve Uygulamada Eğitim Bilimleri, N11, 2011.

- Erdal Taşbaş, "Klasik Dönem Osmanlı Devlet ve Toplum Hayatında Dinin Yeri", Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 11, 2018.

- Hakan Köni, "Politics of Religion and Secularism in the Ottoman Empire: 14th to 20th Century", International Journal of Research In Social Sciences, 02, 2013.

- Karatepe Şükrü, "Osmanlı' da Din-Devlet ilişkisi", Yeni Türkiye, 31, 2000.

- Maciej Herbut, "The Problem of Continuity and Change: Law, Islam and Secularism in the Ottoman Empire and the Turkish Republic", Studia Erasmiana Wratislaviensia, 11, 2011.

- Saygin Tuncay, Önal Mehmet, "Secularism From the Last Years of the Ottoman Empire to the Early Turkish Republic", Journal for the Study of Religions and Ideologies, 07, 2008.

- Yurtseven Yılmaz, "Osmanlı Klasik Döneminde İdeoloji, Din ve Siyasi Meşruiyet Üzerine Kısa Bir Değerlendirme", Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, 1-2, 2007.

• الاطروحات:

- حسن ضرار خليل، الحركة الفكرية في مركز الدولة العثمانية 1839-1908م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، (مرقونة)، جامعة تكريت، 1436هـ/2014م.

- المضيان ماجد بن صالح، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من (1343-926هـ/ 1520-1924م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (مرقونة) جامعة أم القرى، 1416هـ/1995م.

• المداخلات:

- مخلوف ماجدة، "الإصلاح والتجديد في تركيا في القرنين (13-14هـ/20-19م)، ضمن: أعمال المؤتمر الدولي "اتجاهات التجديد

²² -Şükrü Karatepe, "Osmanlı' da Din-Devlet ilişkisi", Yeni Türkiye, 31, 2000, S418.

²³ - رامي إبراهيم البنا، الدين والسياسة في الدولة العثمانية قراءات في فكر الصدر الأعظم لطفي باشا، ط01، مركز التاريخ العربي للنشر، اسطنبول، 2022م، ص29.

²⁴ - Aras, A g e, S 70.

²⁵ - ضرار خليل حسن، الحركة الفكرية في مركز الدولة العثمانية 1839-1908م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، (مرفوعة)، جامعة تكريت، 1436هـ/2014م، ص41.

²⁶ - عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 80.

²⁷ - إينالجيک، المرجع السابق، ص 95.

²⁸ - فيصل بن موسى، "أصول تنظيم الحكم العثماني وتركيبه الهيئة الدينية الإسلامية في الدولة العثمانية"، قضايا تاريخية، ع: 01، 2016م، ص 40.

²⁹ - Bernard Lewis, *The Middle East A Brief History Of The Last 2,000 Years*, 1st, Scribner, New York, 1995, P148.

³⁰ - عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 81.

³¹ - مخلوف، الخلافة في خطاب أتاتورك....، المرجع السابق، ص 09.

³² - أحمد عبد الله نجم، فرقة الانكشارية في الدولة العثمانية قراءة تفسيرية جديدة، ط01، مركز التاريخ العربي للنشر، اسطنبول، 2021م، ص ص 49-50.

³³ - محمد طه عليوه، العلاقة بين الدين والدولة -دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري والنظم الفرنسية والتركية والإيرانية، ط 01، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت، 2018م، ص ص 166-168.

³⁴ - Hakan Köni, "Politics of Religion and Secularism in the Ottoman Empire: 14th to 20th Century", International Journal of Research In Social Sciences, 02, 2013, P12 .

³⁵ - Erdal Taşbaş, "Klasik Dönem Osmanlı Devlet ve Toplum Hayatında Dinin Yeri". Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 11, 2018, P 156.

³⁶ - عليوه، المرجع السابق، ص 169.

³⁷ - Yurtseven, A g e, S1262.

³⁸ - أحمد صالح علي محمد، الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م (مدحت باشا أنموذجا)، مكتبة التقوى ناشرون للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2022م، ص 05.

⁸ - Yurtseven, A g e, SS1259-1260.

⁹ - ماجدة مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 1443هـ/2021م، ص 20.

¹⁰ - يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عثمان محمود سلمان، مج: 01، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م، ص 91.

¹¹ - Bahtiyar Murat Aras, "Osmanlı Devleti'nde Din ve Devlet İlişkisi Sayfa Sayısı", 02, 2014, SS 69-70.

¹² - لويس، المرجع السابق، ص ص 36-37.

¹³ - إسعى مهيبل، الخلافة وصراع المسألة الشرقية التوجيه السياسي لفكرة الخلافة وأثره في وحدة العالم الإسلامي (1853-1924م)، ط2، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت، 2021م، ص 44.

¹⁴ - إينالجيک، المرجع السابق، ص 92.

¹⁵ - أمساعد محمد عبد الرزاق، "أثر الهيئة الدينية الحاكمة الإسلامية على الحياة السياسية في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع: 34، 2018م، ص 79.

¹⁶ - Aras, A g e, S 71.

¹⁷ - Karen Barkey, "The Ottoman Empire (1299–1923): The Bureaucratization of Patrimonial Authority", UC Berkeley Library, 2017, P105.

¹⁸ - يرى العديد من المؤرخين أن من أسباب ضم بلاد الشام ومصر هو طموح سليم الأول لضم جميع العالم العربي الإسلامي لحكمه، ويضيفون إلى ذلك الطموح قد توج بانتزاعه لقب "خليفة المسلمين" من الخليفة العباسي لأنه أراد أن يعيد للدولة العربية الإسلامية السابقة وحدتها، وهم بذلك يفرضون بأن السلطان سليم بانتصاره على المماليك قد أجبر الخليفة العباسي أن يتنازل عن الخلافة طوعا، ويذهب آخرون إلى أن التنازل عن الخلافة حدث رسميا في جامع آيا صوفيا في اسطنبول، وليس هناك أحد من المؤرخين المعاصرين عرباً أو أتراك قد أشار إلى مثل هذا والمتفق عليه من قبل الفقهاء أن الخلافة يجب أن تبقى محصورة بالعرب ومن أهل قريش، للمزيد أنظر: ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط03، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1408-1409هـ/1988-1989م، ص ص 94-95.

¹⁹ - إينالجيک، المرجع السابق، ص 55.

²⁰ - مخلوف، الخلافة في خطاب أتاتورك، ط01، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1422هـ/2002م، ص 15.

²¹ - محمد حرب، المثقفون والسلطة تركيا نموذجا، ط01، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2017م، ص 09.

⁵¹ - Köni, op.cit, P14.

⁵² - إبراهيم متفرقة (1674- 1747م): كاهن مجري على المذهب الكالفي، وقع في الأسر سنة 1692م وحي به إلى اسطنبول ثم اعتنق الاسلام، وعين برتبة متفرقة شارك في المفاوضات التي جرت في فيينا حول المورة سنة 1715م، باشر بإنشاء المطبعة العامرة في اسطنبول، له مصنفات قيمة في الجغرافيا والفلك والبوصلة والسياسة، للمزيد أنظر: أوغلي، التراث العلمي العثماني، المرجع السابق، ص 563 وما بعدها.

⁵³ - الخيلي، المرجع السابق، ص 96.

⁵⁴ - Köni, op.cit, PP 15-14.

⁵⁵ - مخلوف، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 153-154.

⁵⁶ - مهيبيل، المرجع السابق، ص 106.

⁵⁷ - Köni, op.cit, P15.

⁵⁸ - مخلوف، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 158-161.

⁵⁹ - نفسه، ص ص 143-144.

⁶⁰ - Köni, op.cit, P15.

⁶¹ - العلمانية **Secularism**: نظرية يقصد بها أن الأخلاق والتعليم لا يجب أن يبنيا على أسس دينية، كما أنها لا تعني فصل الدين عن الدولة فحسب بل وعزله كلياً عن الحياة بشقّي جوانبها الأخلاقية، التعليمية، الاجتماعية، التربوية، للمزيد أنظر: دوريندا أوترام، التنوير، تر: ماجد موريس إبراهيم، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م، ص 31.

⁶² - نور الله أردش، الإسلام وسياسات العلمانية - الخلافة والتحديث في الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين، تر: عبد الله إسلام، فاطمة قرطمة، ط01، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، القاهرة، 1442هـ/2021م، ص 83.

⁶³ - مخلوف، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 228-229.

⁶⁴ - التنظيمات **Tanzimat**: كلمة عربية دخلت اللغة العثمانية لتعني حركة التنظيم والإصلاح التي حدثت في الدولة العثمانية في القرن 19م وسارت على المنهج الأوروبي الغربي بدأت بصدر فرمان سلطاني باسم خط كلخانة في 26 شعبان 1255هـ / 1839م وانتهى هذا العهد في عام 1878م أي عند تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم خاصة وأن الدولة العثمانية أعلنت عام 1876م المشروطية الأولى أي إعلان دستور في البلاد لأول مرة على النمط الغربي، للمزيد أنظر: حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، المرجع السابق، ص 28.

⁶⁵ - محمد، السابق، ص 66.

³⁹ - إبراهيم خليل أحمد العلاف، "الجذور التاريخية العلمانية لتركيا المعاصرة"، شؤون اجتماعية، ع: 15، 1998م، ص 10.

⁴⁰ - حرب، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار 1258-1336هـ/1842-1918م، ط01، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، 1410هـ/1990م، ص 15.

⁴¹ - مخلوف، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 79.

⁴² - لطفي باشا (ت1554م): ألباني الأصل من أبرز رجال الفكر والسياسة في الدولة العثمانية، دخل في خدمة آل عثمان عن طريق نظام الدفشمرة، تدرّج في عدة مناصب أهمها منصب الصدارة العظمى في عهد السلطان سليمان القانوني واستمر فيه حتى إقالته سنة 1541م، ليكرّس حياته بعدها في البحث والكتابة إلى أن عاجلته المنية عام 1554م، للمزيد أنظر: عبد الحى الخيلي، النخبة والإصلاح - نماذج من الفكر الاصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، ط1، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2014م، ص ص 75-76.

⁴³ - لطفي باشا، أصاف نامه، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1911م، ص 16.

⁴⁴ - مصطفى قوحي بك: ألباني الأصل ينتهي إلى نتاج الدفشمرة، التحق بخدمة القصر السلطاني منذ عهد السلطان أحمد الأول، وتدرّج في العديد من المناصب الإدارية، اشتهر بلقب "باعت الإصلاحات التقليدية" و"مونتيسكيو العثمانيين"، وقد ألف عدة رسائل وجهها إلى السلاطين العثمانيين، كلها تصف الأزمة التي عرفت الدولة العثمانية خلال القرن 17م، للمزيد أنظر: الخيلي، المرجع السابق، ص ص 83-84.

⁴⁵ - مخلوف، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 83-84.

⁴⁶ - الأقحصابي، المصدر السابق، ص 22.

⁴⁷ - مخلوف، الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 88-93.

⁴⁸ - خالد زيادة، المسلمون والحدثة الأوروبية، ط01، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م، ص 49.

⁴⁹ - Maciej Herbut, "The Problem of Continuity and Change: Law, Islam and Secularism in the Ottoman Empire and the Turkish Republic", Studia Erasmiana Wratislaviensia, 11, 2011, P231.

⁵⁰ - محمد جلي يگرمي سكينز (1670-1732م): اسمه الحقيقي محمد فائزي، ينحدر من عائلة جورجية الأصل، تلقى تعليمه في مدارس البلاط العثماني ومن أبرز إنجازاته العلمية ترجمة كتاب الشجرة الإلهية للشهرزادي، انضم الإنكشارية وتم تعيينه في الأورطة ثمانية وعشرون وهو ما جعله يكسب لقب يگرمي سكينز شغل عدة مناصب أهمها سفير الدولة العثمانية في باريس، للمزيد أنظر: أوغلي، التراث العلمي العثماني، المرجع السابق، ص 516 وما بعدها.

بسبب علاقته مع رجال تركيا الفتاة، وهناك استخدم ثروته في تدعيم المعارضة العثمانية المتمثلة في تركيا الفتاة، للمزيد أنظر: مخلوف، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 253.

⁷⁵ -Moustapha Fazil, *Lettre du Prince Moustapha Fazil a sa majesté Abdul Aziz Sultan de Turquie*, Imprimerie de l'institut Français d'archéologie Orientale, Caire, 1940, P12.

⁷⁶ - مخلوف، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 255.

⁷⁷ - مدحت باشا (1822-1884م): أحمد شفيق تلقى تعليمًا عثمانيًا تقليديًا أصيلاً فحفظ القرآن ودرس الفقه والنحو والمنطق والبلاغة واللغة العربية والفارسية وتعلم الفرنسية بجهده الخاص وأتقنها، شغل عدة وظائف بالدولة من بينها المراسلات في وظائف الخارجية الصدارة العظمى والمجالس المهمة في الدولة، شارك في وضع قانون الولايات 1864م، عين والياً على طونة، تولى منصب الصدر الأعظم مرتين سنة 1872م و1876م، للمزيد أنظر: محمد، المرجع السابق، ص 91 وما بعدها.

⁷⁸ - القانون الأساسي *Kanun -ı Esasi*: هو قانون أو دستور عام 1876م قامت بإعداده جمعية مخصصة بدأت عملها من خلال مسودة مدحت باشا التي تحاكي دستور بلجيكا عام 1831م، للمزيد أنظر: صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني، مج 03، د/ط، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1437هـ/2016م، ص 1055.

⁷⁹ - أردش، المرجع السابق، ص 99.

⁸⁰ - Köni, op.cit, P18.

⁸¹ - أحمد جودت باشا (1822-1895م): مؤرخ وفقهه وسياسي، عمل مؤرخاً رسمياً للدولة في فترة التنظيمات واستطاع خلال عمله هذا، وعلاقاته الوثيقة بأقطاب عصره أن يطلع على كثير من وثائق الدولة المهمة التي أسهمت في تكوين فكره السياسي والإصلاحي الذي جاء في إطاره العام ملتزماً بالثقافة الإسلامية ومرناً في قبول التحديث الذي لا يمس جوهر النظام الذي قامت عليه الدولة، للمزيد أنظر: مخلوف، تحولات الفكر والسياسة...، المرجع السابق، ص 7 وما بعدها.

⁸² - حرب، السلطان عبد الحميد الثاني...، المرجع السابق، ص 80.

⁸³ - نفسه، ص 80.

⁸⁴ - السلطان عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية 1891-1908، ط 02، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1399هـ/1979م، ص 57.

⁸⁵ - جمعية الاتحاد والترقي: جمعية مناوئة لحكم السلطان عبد الحميد الثاني منادية بالتجديد والتحديث في الدولة العثمانية تعود جذورها إلى حركة تركيا الفتاة تلقت معارضة من السلطة الحاكمة فنقلت نشاطها إلى

⁶⁶ - مخلوف، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص ص 208-209.

⁶⁷ - حرب القرم *Kırım* (1853-1856م): نشبت بين روسيا في جانب، والدولة العثمانية وانجلترا وفرنسا من جانب آخر، فقد طالبت روسيا بحق حماية الأرثوذكس والأماكن المقدسة في الدولة العثمانية، استمرت الحرب لثلاث سنوات وانتهت باستسلام روسيا وعقد معاهدة باريس 1856م، للمزيد أنظر: مخلوف، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ط 01، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2009م، ص 37.

⁶⁸ - مخلوف، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص ص 211-214.

⁶⁹ - العثمانيون الشباب: فئة من المثقفين الشباب أطلقوا على أنفسهم ألقاب "العثمانيون الجدد" أو "شباب العثمانيين"، شغل معظمهم مناصب مرموقة في الإدارة ومكتب الترجمة وألما باللغة الفرنسية كما أنهم تلقوا تعليمهم وفق الأساليب العلمانية الحديثة أو أرسلوا إلى الخارج، كانوا مناوئين للنظام القائم بحيث سعوا إلى استغلال الصحافة في خلق رأي عام عثماني وإدخال مفاهيم البرلمانية والقومية والوطنية، للمزيد أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط 03، دار الشروق، القاهرة، 1424هـ/2003م، ص 225.

⁷⁰ - نامق كمال (1840-1888م): مثقف عثماني تلقى تعليمه في مدارس التنظيمات فدرس الفرنسية واشتغل بالصحافة والأدب حتى صار أحد رواد أدب التنظيمات وانضم إلى جماعة العثمانيون الشباب ثم هرب إلى باريس، وهناك تعرف بشناسي الذي مد له يد العون وأصدر مع ضيا باشا جريدة حريت وكانت مقالاته الصحفية تدور حول حب الوطن، الحرية، الدستور، للمزيد أنظر: محمد، المرجع السابق، ص ص 83-84.

⁷¹ - Köni, op.cit, P 18.

⁷² - علي سعاوي (1839-1878م): رجل فكر وسياسة، شغل العديد من الوظائف الإدارية اشتهر بسبب منشوراته وخطبه التي انتقد فيها الحكومة ما أدى ذلك إلى نفيه، ثم هروبه إلى لندن ثم باريس وهناك نشر مجلة المخبر، نظم في عام 1877م محاولة انتفاضة فاشلة عرفت باسم "حادثة جراغان" ضد السلطان عبد الحميد الثاني وقتل فيها، للمزيد أنظر: تشارلز كورزمان، الإسلام والتحديث - مشروعات التجديد في العالم الإسلامي (1840-1940م)، تر: أسامة عباس، ط 01، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2020م، ص ص 287-288.

⁷³ - Saygin Tuncay, Önal Mehmet, "Secularism From the Last Years of the Ottoman Empire to the Early Turkish Republic", Journal for the Study of Religions and Ideologies, 07, 2008, PP 28-29.

⁷⁴ - مصطفى فاضل باشا (1830-1875م): حفيد محمد علي باشا والي مصر، شغل عدة وظائف في الدولة العثمانية من بينها: موظف في قلم مراسلات الصدر الأعظم، عضو في المجلس الأعلى للأحكام العبدية، وغيرها ولما أزيح من ولاية العهد أصبح ناقداً للدولة العثمانية وأبعد عن اسطنبول

الدولة، رئيس شوري الدولة عام 1912م، الصدر الأعظم عام 1913-1917م، له كتيبات قيمة في النظريات السياسية الإسلامية، للمزيد: سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط01، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1431هـ/2010م، ص 55.

⁹⁴ - سعيد حليم باشا، بحر انلرمز، شمس مطبعة سي، استانبول، 1335-1338هـ، ص 45.

⁹⁵ - مخلوف، "الإصلاح والتجديد في تركيا في القرنين (13-14هـ/19-20م)، ضمن: أعمال المؤتمر الدولي "اتجاهات التجديد والاصلاح في الفكر الإسلامي الحديث"، ج1، دار الكاتب المصري، القاهرة، 2009م، ص 286.

⁹⁶ - محمد عاكف أرسوي (1873-1936م): أنشأ مع أبو العلا مازدين وأشرف أديب مجلة صراط مستقيم الإسلامية، عمل في عدة وظائف من بينها نائب على ولاية بوردور في المجلس الوطني التركي، من أهم مؤلفاته ديوانه صفحات و خطبه وبعض الترجمات، إضافة إلى المقالات الكثيرة في مختلف المجالات الإسلامية ونشيدته الوطني المقرر منذ 12 مارس 1921م مازال النشيد الوطني لتركيا، للمزيد أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 53-54.

⁹⁷ - ماجد بن صالح المضيان، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من (1343-926هـ/ 1924-1520م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (مرقونة) جامعة أم القرى، 1416هـ/1995م، ص 365-369.

باريس، تأسست رسميا سنة 1869م على يد شبان أغلهم من طلاب مدارس الطب العسكرية، ومن جملة مطالبهم: المطالبة بالحرية والعدالة لجميع رعايا الدولة و توحيد روابط الإخاء بين كل الشعوب الخاضعة للحكم العثماني، للمزيد أنظر: نادية ياسين عبد، الاتحاديون - دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر - 1908)، ط01، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014م، ص 167 وما بعدها.

⁸⁶ - أحمد رضا (1858-1930): نشأ أحمد رضا بك مع الثقافة الغربية، بحيث حصل تعليمه مدرسة غلطة سراي الثانوية، ثم انتقل للدراسة في فرنسا، تقلد عدة مناصب إدارية في الدولة العثمانية في وشارك في دروس بيير لافيت الذي كان على رأس الوضعية الفرنسية حتى عرف الوضعية، ساهم في تأسيس جمعية الاتحاد والترقي، وقام بنشر صحيفة Meşveret (مشورت) باللغتين العثمانية والفرنسية في باريس، للمزيد أنظر:

Tuncay, Mehmet, op.cit, P 30.

⁸⁷ - عبد، المرجع السابق، ص 330.

⁸⁸ - عبد الله جودت (1862-1932م): علماني متطرف تخرج من كلية الطب عام 1897م وانضم إلى جمعية الاتحاد والترقي كان أحد مديري المجلة العثمانية، نشر مقالاته في مجلة اجتهاد، ترجم كتاب دوزي Essai sur l'histoire de l'islamisme، أصبح رائدا في القومية الكردية في عام 1906م، للمزيد أنظر: حرب، المثقفون والسلطة...، المرجع السابق، ص 59 وما بعدها.

⁸⁹ -Tuncay, Mehmet, op.cit, PP 30-33.

⁹⁰ - ضيا كوك ألب (1876-1924م): يعد من أهم الشخصيات الفاعلة في تاريخ الفكر التركي المعاصر، تلقى تعليمه المدرسة الابتدائية في المدرسة الثانوية العسكرية أين درس الفلسفة العربية والفارسية والإسلامية، كما تعلم اللغة الفرنسية والعلوم الطبيعية من الدكتور Dr. Yorgi، التقى بعبد الله جودت الذي أثر عليه في قراءة المثقفين الماديين مثل Haeckel و Buchner و Spencer و G. Le Bon، للمزيد أنظر: حرب، المثقفون والسلطة...، المرجع السابق، ص 62 وما بعدها.

⁹¹ -Tuncay, Mehmet, op.cit, P 35.

⁹² -أردش، المرجع السابق، ص 119.

⁹³ - سعيد حليم باشا (1863-1921م): حفيد محمد علي باشا والي مصر، شغل عدة مناصب في الدولة العثمانية من بينها عضو في مجلس شوري